مدارسة في كتاب: "الجنس كهندسة اجتماعية" لفاطمة المرنيسي

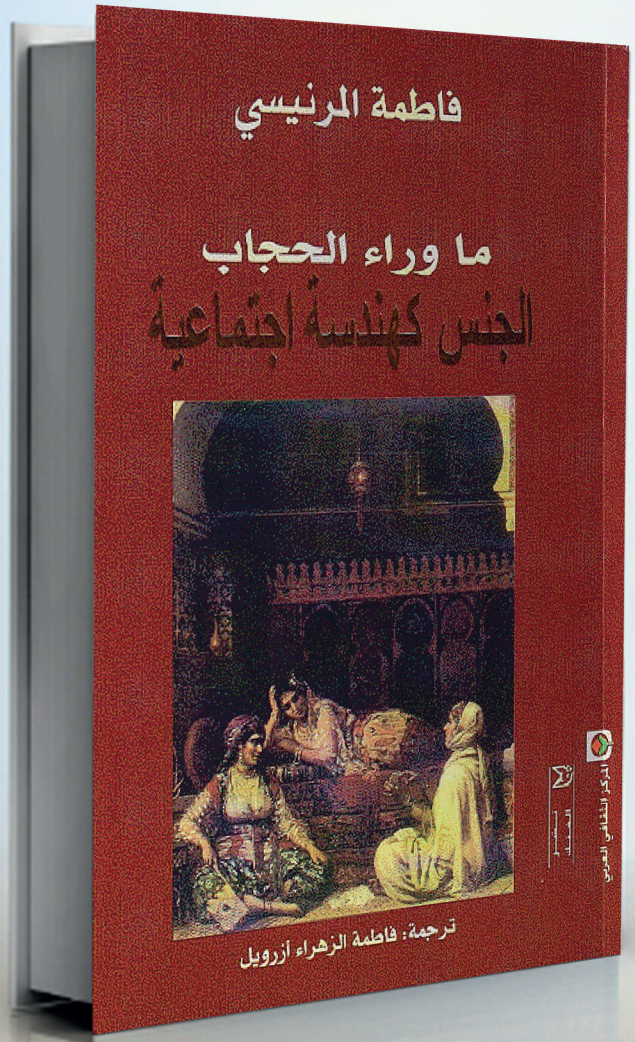

بمشاركة:
د. عائشة حليم
د. هناء اشريكي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

مدارسة في كتاب: «الجنس كهندسة اجتماعية»
لفاطمة المرنيسي

إعداد وتنسيق
قسم الندوات

مدخل عام

شهد مدرج مركز دراسات الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة (المغرب) ندوة علمية مشتركة بين كل من مختبر «التاريخ والعلم والمجتمع» و«مؤسسة مؤمنون بلا حدود»، عبارة عن قراءة في كتاب «الجنس كهندسة اجتماعية» للراحلة فاطمة المرنيسي، يوم الأربعاء 2015/12/9.

وقد انطلقت أشغال الندوة بوقوف الحاضرين ترحمًا على روح الفقيدة التي رحلت عن عالمنا خلال الأسبوع الماضي، ثم بكلمة افتتاحية وتأبينية من طرف السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدكتور حسن قرنفل، الذي وقف على عدد من مناقب المرحومة، داعيًا إلى إعطاء فكرها وإنتاجها الثقافي ما تستحقه من عناية واهتمام.

وتناول الكلمة من بعده رئيس الجلسة الدكتور عبد النبي الحري، بصفته عضوًا بمختبر «التاريخ والعلم والمجتمع» ومشرفًا على قسم «قراءات» التابع لمؤسسة «مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث»، عبر عن شعوره بالحزن العميق لفقدان الراحلة، التي خلفت نصوصًا علمية وفكرية وإبداعية مهمة، جديرة بالرصد والمتابعة والقراءة، وفي هذا الإطار يأتي هذا النشاط الذي يجسد اعترافًا بما أسدته الفقيدة من خدمات جليلة للثقافة المغربية والإنسانية، داعيًا الشباب الجامعيين إلى البحث العلمي فيما خلفته فاطمة المرنيسي من آثار فكرية، سواء على مستوى مشاريع بحوث الإجازة أو الماستر أو أطروحات الدكتوراه.

بعد ذلك تناوبت كل من الأستاذتين عائشة حليم، من مسلك السوسيولوجيا بكلية الآداب بالجديدة، والأستاذة هناء اشريكي من المسلك نفسه والكلية ذاتها.

مداخلة الدكتورة عائشة حليم توزعت عناصرها الأساسية على ثلاثة محاور أساسية وخاتمة استنتاجية، وهي:

- المحور الأول: فاطمة المرنيسي: الطابو في مختبر البحث السوسيولوجي وفي عمق النضال النسائي؛
- المحور الثاني: «الجنس كهندسة اجتماعية»: بين التصور الإسلامي للحياة الجنسية وواقع العلاقات العائلية في المجتمع المغربي؛
- المحور الثالث: «الجنس كهندسة اجتماعية» والتحولات القيمية في الأسرة المغربية المعاصرة
- خلاصة عامة.

هكذا اعتبرت القارئة كتاب «الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع» يشكل ترجمة لنص الأطروحة الأصلية للباحثة السوسيولوجية فاطمة المرنيسي والتي هي «ما وراء الحجاب»، باعتباره مدخلاً أساسيًا لفهم التحولات التي عرفتها العائلة في المجتمع المغربي، ومن خلاله المجتمع العربي الإسلامي، وهي تغيرات تمس جوانب متعددة.

إنّ قراءة كتاب «الجنس كهندسة اجتماعية» بين النص والواقع، تصبو من خلاله حليم، وعبر الباحثة المرنيسي، إلى فهم خيوط العلاقات الاجتماعية التي ساهمت في بناء العائلة في المجتمع الإسلامي، ومن ثمّ فهم مختلف الحدود الموضوعة بين الجنسين على مستوى المجال، بوصفه مجالاً عامًا وخاصًا، وأيضًا بين ثنايا الثقافة المؤسسة لهذا الفصل ثقافةً تتغذى من الدين الإسلامي ومن القراءات الشعبية له والطقوس المرتبطة بتثبيته اجتماعيًا.

و يمثل الكتاب، في عمقه، حسب الدكتورة عائشة، اللبنة الأساسية لمشروع المرنيسي البحثي الذي اتخذ لاحقًا صورة توسيع رقعة البحث إلى حدود النضال حول قضايا المرأة، مشروعًا توخت من خلاله ملامسة المسكوت عنه والمؤسس للعلاقات الاجتماعية، اللامفكر فيه اجتماعيًا والمرسخ للسلطة الذكورية والهيمنة على المجال العام، اللامرئي الذي ينتمي إلى خانة الحميمي والمحصن بالثقافة في مدلولها العام.

وفي الوقت نفسه يشكل محطة أساسية لنقاش علمي هادئ ورصين يمتح من مرجعيات مختلفة أهمها الدين الإسلامي تراثًا تعتبره المرنيسي «دين ومجموعة من الطقوس وتاريخ وذاكرة... وكذلك قانون وممارسات يومية وقواعد للعلاقات العامة والخاصة ومصدر لفرز الأنماط وبنية المتخيل» من جهة، والمعطيات التاريخية وقائعَ معيشة تتنوع بتنوع جغرافيا المكان كما خريطة العلاقات الاجتماعية المنتجة لنوع من الممارسات التي على أساسها يقوم الاقتصاد والسلطة العائليين من جهة ثانية.

هكذا تضعنا قراءة الكتاب وأطروحته، حسب عائشة حليم، أمام ضرورة وضعها في إطارها التاريخي لاستجلاء وضعية الإشكالات المرتبطة بالعائلة في مجتمع مسلم ومعه وضعية المرأة على الخصوص في فترة سبعينات وثمانينات القرن العشرين، وفي الآن نفسه هي قراءة تضع الأطروحة أمام محك المقارعة العلمية والمقارنة مع التحولات التي نعيشها اليوم، بصيغة أخرى ستحاول القراءة قياس مدى صلاحية الخلاصات التي استنتجتها الباحثة في وقتنا الراهن، ومنه الوقوف على التحولات العميقة للعائلة المغربية.

أما مداخلة الدكتورة هناء شريكي فقد استهلتها بالإشارة إلى أنّ القراءة في أعمال فاطمة المرنيسي تستدعي تحليل مستويات مختلفة، شكلت الخيط الناظم لفكرها ومشروعها العلمي المتماسك. لذا تستوجب «عملية» القراءة هذه، وفي مرحلة أولى، محاولة إعادة قراءة مسار السوسيولوجيا المغربية (درسًا وفكرًا)، لتتأتى لنا إمكانية الإسهام «البسيط» في قراءة جزء من فكر المرنيسي.

ويرجع هذا الربط بين الدرس السوسيولوجي والممارسة السوسيولوجية بالمغرب، من جهة، وبين أعمال فاطمة المرنيسي، من جهة ثانية، إلى أسباب ودواع تاريخية بحتة، تنتمي، حسب شريكي، إلى زمن التأسيس بما عرفه من نجاحات وإخفاقات ارتبطت بسياقات سياسية وإيديولوجية اعتبرت خلالها السوسيولوجيا «معرفة مزعجة»، جعلتها موضوع حظْر وحذر.

داخل هذه السياقات، فعلت المرنيسي في الحقل السوسيولوجي المغربي، فكانت إسهاماتها، إلى جانب محمد جسوس، عبد الكبير الخطيبي، بول باسكون والمكي بنطاهر (وآخرون)، إسهامًا في تأسيس الدرس السوسيولوجي بالجامعة المغربية، خصوصًا على مستوى المنهج. كما عملت على البحث في إشكالات جديدة (النوع الاجتماعي) وفق مقاربات جديدة أيضًا، تجاوزت من خلالها، وفي الآن ذاته، ثنائية الذكر والأنثى المبنية على المحدد البيولوجي الصرف، وثنائية الرجل والمرأة المستندة على تقسيم اجتماعي/ثقافي للجنس.

لهذه الأسباب، تقترح شريكي من خلال هذه القراءة التطرق إلى بعض الجوانب التي تحدد أبعاد السوسيولوجيا كما بنتها وفعلت فيها فاطمة المرنيسي، وهي كالآتي:

- البعد المنهجي الذي اعتمدته الباحثة من أجل مقاربة إشكالية بحثها، خصوصًا في الظرفية التاريخية التي اشتغلت خلالها (مطلع سبعينيات القرن الماضي).

- البعد البراديغمي الذي اعتمدته في مشروعها، والذي من خلاله حاولت قراءة سؤال «النوع الاجتماعي» انطلاقًا من الثقافة الإسلامية باعتبارها «تراثًا فكريًا وتاريخيًا»، تناولته بالدراسة والتحليل مدخلاً أساسيًا للكشف عن طبيعة «ديناميكية العلاقة بين الجنسين في المجتمع الإسلامي المعاصر».

- البعد المفاهيمي والمتمثل في ربطها ما بين «الحجاب» (آليةً لمراقبة المرأة وحماية الرجل منها) و«الهندسة الاجتماعية» (مجالاً مفكرًا فيه لتنظيم العلاقة بين الجنسين)، بما يستلزمه هذا الربط من تحكيم منطق الحساب والاستراتيجية والتنظيم ....

قراءة في كتاب «الجنس كهندسة اجتماعية» لفاطمة المرنيسي

عائشة حليم

مدخل عام:

تستدعي قراءة كتاب «**الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع**»، ضرورة وضعه في إطاره التاريخي والعلمي من أجل فهم أعمق للإشكاليات التي يعالجها من حيث المنهج ومن حيث طريقة تناول العناصر المكونة له بوصفها إشكاليات فرعية ركزت عليها الآلة الميكروسكوبية التحليلية لفاطمة المرنيسي.

ومن ثمّ، فإنّ القراءة لا يمكن أن تكون خارج الإطار التاريخي المبصوم بأحداث لها وقعها على المشهد السياسي لبداية السبعينيات من القرن العشرين، وهو الإطار الذي بصم تاريخ المغرب بأحداث كبرى نذكر بعضًا منها كانخراط المغرب في أول تقسم جهوي، وتبني سياسة تعريب التعليم، والانقلابات العسكرية وما واكب ذلك من انعكاسات شملت تمثل السلطة في مختلف أوجهها...إلخ.

ومن الناحية العلمية، لا يمكننا قراءة كتاب المرنيسي الذي هو ملخص لأطروحة أنجزتها في إحدى جامعات الولاية المتحدة الأمريكية إلا من حيث أنّه يشكل واحدًا من إنتاجات الرعيل الأول من الباحثات والباحثين في السوسيولوجيا بالمغرب. هذا الإنتاج الذي تميز بكونه توزع بين الاهتمام بقضايا وإشكالات تنتمي مجاليًا إلى القرى، وإنتاجات علمية أخرى توجهت لمساءلة إشكالات ارتبطت في عمقها بالمدن. وتعتبر المرنيسي واحدةً من الباحثين الذين انخرطوا في الصنف الثاني الذي اتخذ من مدينة فاس مختبرًا لدراسة الجنس باعتباره هندسةً رسمت حدودها وأشكالها ثقافة المجتمع وليس استمرارًا لمكونات فطرية وطبيعية.

يشكل كتاب «الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع» ترجمةً لنص الأطروحة الأصلية للباحثة السوسيولوجية فاطمة المرنيسي والتي هي «ما وراء الحجاب»، باعتباره مدخلاً أساسيًا لفهم التحولات التي عرفتها العائلة في المجتمع المغربي، ومن خلاله المجتمع العربي الاسلامي، وهي تحولات مست جوانب متعددة لكل المؤسسات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر.

إنّ أطروحة «الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع»، تصبو من خلالها الباحثة المرنيسي إلى فهم خيوط العلاقات الاجتماعية التي ساهمت في بناء العائلة في المجتمع الإسلامي، ومن ثمّ فهم مختلف الحدود الموضوعة بين الجنسين على مستوى المجال، بوصفه مجالاً عامًا وخاصًا وأيضًا بين ثنايا الثقافة المؤسسة لهذا الفصل ثقافةً تتغذى من الدين الإسلامي ومن القراءات الشعبية له والطقوس المرتبطة بتثبيته وتوارثه اجتماعيًا.

يمثل كتاب «الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع» في عمقه اللبنة الأساسية للمشروع البحثي للمرنيسي، والذي اتخذ لاحقًا صورة توسيع رقعة البحث إلى حدود النضال حول قضايا المرأة. مشروع توخت من خلاله ملامسة المسكوت عنه والمؤسس للعلاقات الاجتماعية، اللامفكر فيه اجتماعيًا والمرسخ للسلطة الذكورية والهيمنة على المجال العام، اللامرئي المنتمي إلى خانة الحميمي والمحصن بعالم الحريم وبمنتجات الثقافة في مدلولها الستراوسي، وفي الآن نفسه يشكل محطة أساسية لنقاش علمي هادئ ورصين يمتح من مرجعيات مختلفة أهمها الدين الاسلامي تراثًا اعتبرته الباحثة «دين ومجموعة من الطقوس وتاريخ وذاكرة...وكذلك قانون وممارسات يومية وقواعد للعلاقات العامة والخاصة ومصدر لفرز الأنماط وبنية المتخيل»[1]، فضلاً عن المعطيات التاريخية باعتبارها وقائع معيشة تتنوع بتنوع جغرافيا المكان كما خريطة العلاقات الاجتماعية المنتجة لنوع من الممارسات التي على أساسها يقوم الاقتصاد والسلطة العائليين.

الواقع، أنّ ملامسة أطروحة المرنيسي في «**الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع**»، يستوجب وضعها في إطارها التاريخي لاستجلاء وضعية الإشكالات المرتبطة بالعائلة في مجتمع مسلم ومعه وضعية المرأة على الخصوص في فترة سبعينات القرن العشرين، وفي الآن نفسه قراءة تضع الأطروحة أمام محك المقارعة العلمية والمقارنة مع التحولات التي نعيشها اليوم. بصيغة أخرى ستحاول القراءة قياس مدى صلاحية الخلاصات التي استنتجتها الباحثة في وقتنا الراهن، ومنها الوقوف عند التحولات العميقة للعائلة المغربية.

المحور الأول: فاطمة المرنيسي والدرس المنهجي في الجامعة المغربية

1- السوسيولوجيا الحضرية والاهتمام المبكر بإشكالات المدينة المغربية

تستوجب قراءة كتاب «الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع» وضعه في إطاره الزمكاني الذي احتضن إشكالية بحث المرنيسي. وفي هذا السياق لا بد من التذكير بأنّ المدينة كانت المجال الذي اختبرت فيه الأطروحة التي اشتغلت حولها، إذ شكلت مدينة فاس مختبر البحث الميداني والفضاء الذي احتضن لقاءاتها مع عينة البحث نظرًا للتلازم الموجود بين طبيعة السكن وديناميكية العلاقة بين الجنسين بالنسبة

1 فاطمة المرنيسي، الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع، ترجمة فاطمة الزهراء زريول، ط: 2، نشر الفنك، 1996، ص 8

«لفئة اجتماعية محدودة عدديًا ضمن سكان المغرب وهي البورجوازية الصغرى المدينية»[1] وذلك اعتبارًا للدور التاريخي الذي كانت تقوم به هذه الفئة الاجتماعية بوصفها حاملةً لقيم التغير داخل مجالات متعددة.

هكذا، في الوقت الذي انجذب فيه العديد من السوسيولوجيين المغاربة بإشكالات ارتبطت بالمجال القروي[2]، فإنّه لا يمكننا مناقشة أطروحة المرنيسي حول العلاقة بين الجنسين وحدودها المجالية والاجتماعية إلا باعتبارها إشكاليةً معيشة فوق مجال محدد هو مدينة فاس في بداية السبعينات من القرن العشرين. وبهذا تشكل المرنيسي إلى جانب باحثين آخرين الجيل الأول الذي اهتم بقضايا تنتمي إلى مجال المدينة عبر محاولة النبش في الكيفية التي تتبلور من خلالها الحدود بين الجنسين فوق مجال منظم ومحكوم بمرجعيات متعددة يشكل تقاطع القانوني والاجتماعي الثنائي الأبرز في معادلة معايير التنظيم والتدبير.

2- المنهج الكيفي والتقليد الأنجلوساكسوني لدراسة الإشكالات الميكروسوسيولوجية

إلى جانب الاهتمام المبكر بإشكالات تنتمي من حيث التحديد المجالي إلى المدينة، تم التركيز من طرف المرنيسي على الجوانب الميكروسوسيولوجية في الإشكالية التي درستها، وهو ما جعلها تبتعد عن الدراسة الماكروسوسيولوجية التي شكلت اهتمام العديد من الباحثين في تلك المرحلة التاريخية، الأمر الذي انعكس مباشرة على الاختيار المنهجي الذي اتبعته الباحثة. إذ نجد كتاب «الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع» يقدم درسًا متميزًا في المنهج بجميع خطواته مع التركيز على الاختيار الكيفي واختراق التفاصيل الدقيقة وغير المرئية داخل نسيج العلاقات الاجتماعية المحددة للذكورة والأنوثة، فضلاً عن الغوص في خبايا الحياة الحميمية للتعرف عن قرب على المعايير التي بموجبها يتم التحكم في ترتيب الأدوار الظاهرة للجنسين في المجتمع وداخل العلاقات الأسرية بشكل أخص.

فبعدما أبرزت الباحثة أنّ أطروحتها تجد جذورها في الثقافة الإسلامية، حاولت الذهاب أبعد من ذلك مستندة على المرجعية التاريخية في قراءة العلاقة بين الجنسين ومكانة كل منهما عبر مراحل تاريخية بعينها من خلال العديد من الكتابات[3]. إذ عمدت المرنيسي للعودة إلى فترة الجاهلية مقتفية أثر مكانة كل من الذكر والأنثى في عمق العلاقات الاجتماعية خصوصًا داخل الوسط العائلي، مرورًا بفترة مجيء الإسلام وما رافق ذلك من مراجعة القوانين التي كانت تتأسس عليها هذه العلاقة قبل مجيئه وتقديم بديل يتأطر بقوانين وتشريعات القرآن الكريم والسنة النبوية، وصولاً إلى الواقع الذي استنطقته صيف 1971 بمدينة فاس

1 فاطمة المرنيسي، المرجع السابق، ص 66

2 دراسات حول البنية القبلية، الإصلاح الزراعي...

3 إحياء علوم الدين للغزالي، الجامع الصحيح للبخاري، سنن الترميذي لأبي عيسى الترمذي، الأغاني للأصفهاني... وغيرها من المراجع التي شكلت أسسًا حاولت من خلالها التعرف على تصورات كل من الذكر والأنثى في الجاهلية وبعد مجيء الإسلام.

ومختلف التحولات المواكبة لذلك بالوقوف عند مؤشرات عديدة عملت على إظهارها عبر المقارنة التي عقدتها بين نساء تقليديات وأخريات عصريات.

يبدو جليًا، أنّ أطروحة المرنيسي لم تكن تتوجه لدراسة إشكالية تنتمي إلى مجال الظواهر الماكروسوسيولوجيا، بقدر ما انصب اهتمامها على قضية تنتمي إلى عالم ميكروسوسيولوجي مطبوع بالطابو وبالحميمية في المجتمع العربي الإسلامي والمغربي على الخصوص. الأمر الذي كان معه لزامًا أن ينعكس ذلك على طريقة المعالجة الميدانية للإشكالية، وبالتالي على التقنيات التي اعتمدتها الباحثة في مقاربتها لإشكاليتها والاعتماد عليها لجمع المعطيات من العينة المعنية أثناء البحث الميداني.

وقد شكلت الوثيقة مصدرًا رئيسيًا للمعطيات التي اشتغلت حولها المرنيسي من أجل محاولة فهم العوامل المتحكمة في بناء و هندسة فريدة للعلاقة بين الجنسين، سواء تعلق الأمر بالوثائق في صيغة المراجع المعتمدة أو الوثائق التي عملت على تحليل مضامينها من خلال رسائل المستمعين أو على شكل مضامين تترجمها المقابلات المعمقة تقنيةً اختارتها إلى جانب تقنية الملاحظة لاستنطاق الواقع المعاش في مدينة فاس مع عينة اختارت خصائصها بيقظة ووعي منهجي.

خطاطة رقم 1: المحطات التي شكلت منطلق المعطيات المشتغل حولها

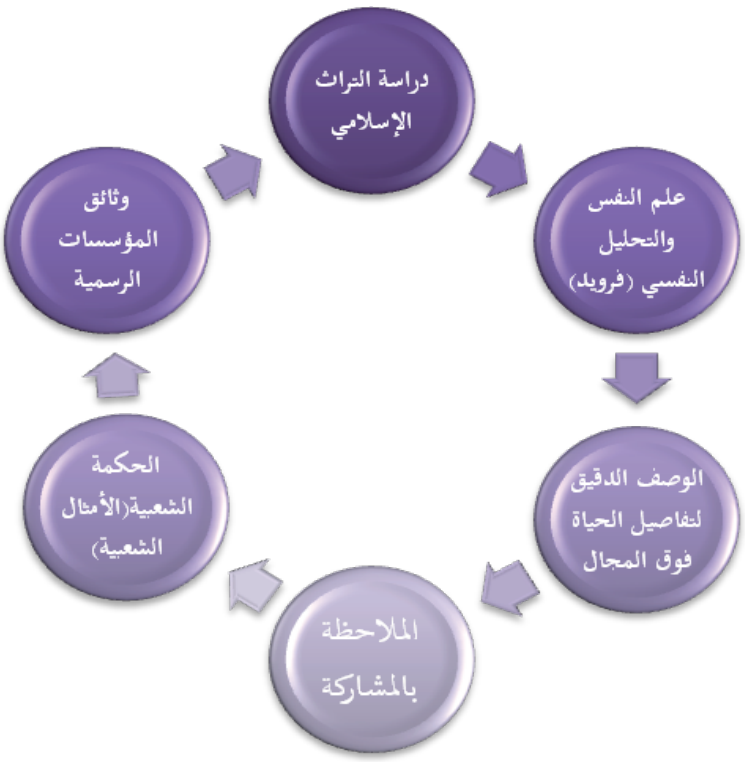

فضلا عن العناصر المتضمنة في الخطاطة رقم1، فقد جعلت المرنيسي من البحث القبلي محطة رئيسية ومنطلقًا وضعها أمام الإشكالات العميقة التي يجب الخوض فيها، إذ نجدها عملت على إنجاز مائة مقابلة مع نساء تم اختيارهن تبعًا للعينات الملائمة للبحث، قبل أن تنخرط في إنجاز المقابلات المطولة المتراوحة مدتها بين ساعتين وست ساعات والتي ستعتمد مضامينها في البحث بشكل مركزي[1].

خطاطة رقم 2: الخطوات المنهجية المعتمدة في الميدان وآليات التحليل

3- تحليل المعطيات انتصار للمنهج الكيفي

إذا كانت طبيعة المعطيات المشتغل حولها تصب في إطار المعطيات الكيفية في صيغة نصوص في المراجع أو عبر الميدان في شكل مقابلات، فإنّ هذه النصوص في جملتها ستعمد الباحثة إلى اعتمادها مادةً للتحليل عبر الاشتغال على مضامينها.

تعلن المرنيسي بشكل صريح مبررات اختيارها المنهجي من خلال دحض الادعاء بتقديم الحقيقة حول ديناميكية العلاقة بين الرجل-المرأة التي ظهرت في الأسرة المغربية الحديثة، وتبني منطق الشك الذي يسعف حسبها القارئ بالتشكيك في معتقداته المسبقة وأنماطه الجاهزة حول ديناميكية الجنسين، وهو الأمر الذي لن يكون عبر تقديم خلاصات عامة مغلفة بالعموميات، وفي أحسن الأحوال بأرقام وإحصائيات صحيحة منهجيًا دون القدرة على النفاذ إلى عمق الإشكالية وإماطة اللثام عن الجوانب الخفية فيها والمسكوت عنها اجتماعيًا، وإنّما عن طريق تبني المقاربة الكيفية التفهمية في جملتها منهجًا وتحليلاً لما لها من قدرة على تشريح الميكانيزمات التي تنبني عليها حدود المعادلة العلائقية بين الرجل والمرأة في الأسرة المغربية. ولتأكيد ذلك ترى «أنّ التحليل النوعي لا يهدف إلى مد القارئ بحقائق مرقمة ...لأنّ نجاحه يكمن في تأثيره الذي يفترض أن يكون مناقضًا لذلك، أي أن لا يجعلك تركن إلى الاطمئنان المريح بخصوص قناعاتك، بل

1 المرنيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67

يؤدي بك على العكس من ذلك إلى تحطيمها، ومن هنا ندرك السبب الذي يجعل عديدًا من الأموات- الأحياء لا يقدرون البتة هذا النوع من التحليل»[1]

4- فاطمة المرنيسي وثالوث البنية المفاهيمية

شكل الخوض في عمق البناء الاجتماعي للعلاقة الجنسية بين الذكور والإناث داخل تركيبة العائلة المغربية بالنسبة إلى المرنيسي مدخلاً للبحث عن الأسس التي ترتكز عليها هذه العلاقة، في أفق إبراز مختلف العناصر التي تنسجها وتعمل على إخراجها في صورة علاقة يتم النظر إليها باعتبارها طبيعية في الوقت الذي لا تمثل فيه إلا إحدى نتائج ترتيبات اجتماعية تنهل من مرجعية ثقافية مبنيّة ومتغيرة ويتم تكييفها حسب الزمان والمكان وليس وفق قواعد فطرية، طبيعية وثابتة كما بصمت بها في الذاكرة المجتمعية. ويمكن إجمالها في العناصر المتضمنة في الخطاطة رقم 3 أسفله.

خطاطة رقم 3 البنية المفاهيمية المركزية للمرنيسي

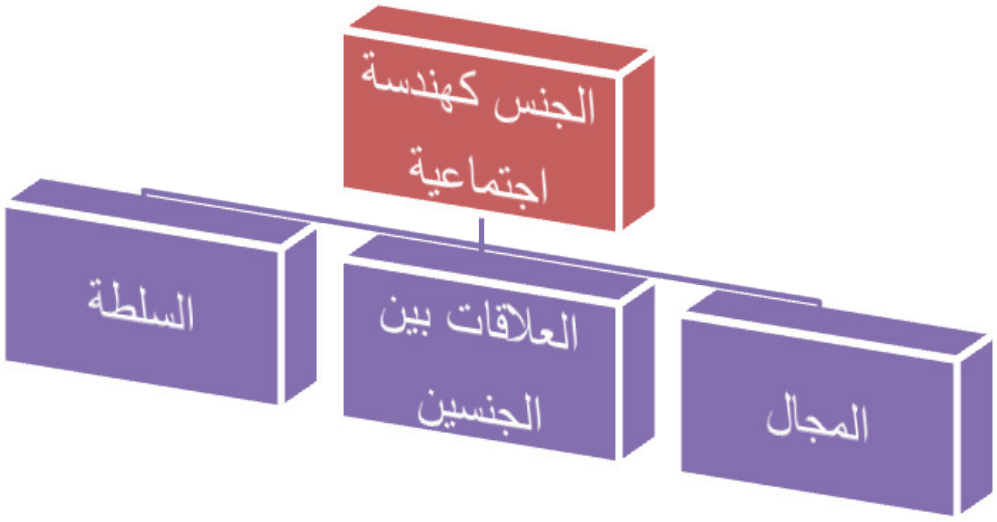

ولفهم البنية المفاهيمية أعلاه، لا يمكن تجاهل الهندسة المتقنة المرسومة بها في النسيج المجتمعي والعلاقة الوطيدة بين مكوناتها إذ تكشف عن أنّ مقومات الجنس هندسةً اجتماعيةً هي مركبة تبعًا للعبة الأدوار داخل العائلة ولإستراتيجية متضمنة في إيديولوجيا المجتمع ولا تخضع قط للصدفة. إنّها بناء ثقافي بامتياز ينتج ويوزع ويعاد إنتاجه وفق منظومة محكومة بالاستقرار.

1 فاطمة المرنيسي، الجنس كهندسة اجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 72

1-4- المجال: فضاء لتصريف الإستراتيجيات العائلية

يحضر مفهوم المجال عند المرنيسي محايثًا للسلطة، فيتم توزيعه أولاً إلى مجال عام وآخر خاص. تؤكد أنّها تركز على المكان وأهميته، ومن ثمّ استعماله من طرف الجنسين[1]، والحديث عن المقارنة بين تصور النساء التقليديات والعصريات حول التمييز الجنسي ومدى قوة حضوره عند كل صنف من النساء والأسباب المتحكمة في ذلك، وفي مرحلة ثانية تقارن بين الحضور القوي للشخصية عند كل صنف من النساء التقليديات أو العصريات بين الحماة والزوج ومكانة كل واحد منهما.

وتؤكد المرنيسي أنّ الحدود التي يضعها المجتمع في المجال الاجتماعي ليست عشوائية ولا مجانية، إنّها تترجم تراتبية سلطوية شبيهة بما عبر عنه "إدوارد هال" خصوصًا عندما يستحضر مقومات المجال غير المهيكل والذي يلعب دورًا هامًا في تحديد الثقافات[2]، وبالتالي يبتعد عن صورة المجال المرسومة حدوده وفق إستراتيجيات واضحة، الأمر الذي يجعله خاضعًا لمنطق آخر يتماشى وغايته فنجده محكومًا بخطاب غير منطوق، بخطاب رموزه غير مفهومة وصامتة ومع ذلك يؤدي دورًا جوهريًا في خلق تواصل بين الأطراف المعنية. إنّ المجال وفق هذا المنظور يتم التعبير عنه عبر خطاب صامت، خصوصًا وأنّه توجد العديد من الأشياء التي يمكن الحديث عنها إذا ما لم نكن في منطقة التفاعل الكافية بين الأطراف.[3]

هكذا، يترجم المجال العام عند المرنيسي عالم الذكورة/الرجولة، ويضع حدودًا قاهرة على المرأة إن أرادت اختراقه وينظم حركتها خارج البيت، لذلك فحضورها فيه مقرون بحملها للحجاب/النقاب (وهو نوع النقاب التقليدي الذي كانت ترتديه النساء في المغرب إلى حدود أواخر 80 من القرن العشرين)، أو مرافقة من طرف أحد ذكور العائلة أو من طرف امرأة مسنة، ليصبح المجال العام وفق ما قدمته الباحثة مجالاً يرفض الاختلاط فيه بين الجنسين، الأمر الذي كان معه يتم اختيار أوقات اختراق هذا المجال من طرف الجنس الأنثوي.

إلى جانب المجال العام، تؤطر المرنيسي العلاقة بين الجنسين داخل مجال يتميز بكونه المجال الخاص. هذا الذي يتم التعبير عنه تبعًا لأطروحة الباحثة باعتباره مجال الحريم. إنّه مجال محدد بحدود المكان وبحدود السلطة الممارسة في إطاره، وبحدود توزيع الأدوار بين الجنسين، فضلاً عن أنّه مجال مبنيّ اجتماعيًا ومنتج لسلطة مزدوجة داخله: سلطة الذكور على الإناث، وسلطة الإناث على الإناث من خلال ما تمارسه أم الزوج (الحماة) على زوجة ابنه (الكنة).

---

1 فاطمة المرنيسي، مرجع سبق ذكره، ص 65

2 HALL T.,E., La dimension cachée, Editions du Seuil, 1971. P: 142.

3 HALL T., E., Le langage silencieux, Editions du Seuil, 1984, P: 208.

أ- المجال الخاص عند المرنيسي: خصوصية بصيغة الحريم

احتل مفهوم الحريم مكانة مركزية في أغلب الدراسات التي أنجزتها المرنيسي[1] واعتبرته مدخلاً مهمًا لفهم طبيعة العلاقة بين الجنسين والتي تصل بها إلى حدود اختراق العلاقة الحميمية وتفتيت مقومات العلاقة الجنسية والسلطة التي تنتج في إطارها.

ويتحدد مفهوم الحريم ليدل لغةً على: «للحريم معان متعددة. منها ما يحرم على أي شخص المساس به، فلا ينتهك. ومنها ما يتجرد عنه المحرم بالحج أو العمرة من ثياب. ومنها فناء الدار، ومنها ما يحميه الشخص من بيت وأهل وعرض. وبهذا يرادف الحمى.

وفي الاصطلاح الفقهي: فالحريم عند الفقهاء ما يحيط بالمكان الذي هو ملك للفرد أو للجماعة، مما تمس الحاجة إليه لتمام الانتفاع بالمعمور. أو مما يحتاج إليه لمصلحة العامر من المرافق. كعين الماء والبئر وفناء الدار والطريق ومسيل المياه، ومرافق الجماعة، من مرعى أو محتطب، أو غابة أو مناخ للإبل والماشية (الجمع بين العام والخاص)

أما في الاصطلاح العرفي: فكان يقصد بالحريم عند الخلفاء العثمانيين الجناح الخاص بالنساء داخل القصور».[2]

وتعتبر هذه الصيغة الأخيرة هي الأقرب إلى استعمال الحريم الذي حاولت المرنيسي إخراجه من عالم التخفي والانغلاق إلى عالم تفكيك البنى المؤسسة له عبر العلاقة التي تحكم رواده ومستعمليه، وذلك من أجل التأكيد على أنّ حدود هذا الحريم ليست معطًى طبيعيًا، بقدر ما هي إعادة ترتيب للفضاء مع المنظومة الجديدة التي رافقت مجيء الإسلام وطبعت العلاقة بين الجنسين بطابع مخالف تمامًا للفترة التي كانت فيها المرأة هي صاحبة القرار في اختيار مستقبلها، أي المجتمع الأميسي الذي ساد في شبه الجزيرة العربية فترة الجاهلية من جهة، وتصريف للسلطة الذكورية المنبعثة من عمق تلاشي مقومات السلطة الأنثوية وتراجع حدودها من جهة أخرى. ويمثل الحريم «نقطة التقاء وانصهار لثلاثة من أكبر العوالم المرغوبة في العالم: السلطة والثروة والمتعة.»[3]

ومن ثمّ، فإنّ العلاقة بين المكونات الثلاثة أعلاه ترسم خريطة العلاقة داخل الحريم الذي «هو قبل كل شيء، هندسة معمارية، فالحريم مفهوم مكاني وحدود تقسيم الفضاء إلى قسمين: فضاء داخلي أنثوي،

1 الحريم السياسي النبي والنساء/ هل أنتم محصنون ضد الحريم؟/ أحلام النساء الحريم: حكايات طفولة في الحريم/ نساء على أجنحة الحلم....

2 محمد الكتاني: موسوعة المصطلح في التراث العربي: الديني والعلمي، والأدبي، دار الثقافة، ط 1، الجزء الأول، الدار البيضاء، 2014، ص 845

3 فاطمة المرنيسي، هل أنتم محصنون ضد الحريم؟، ترجمة: نهلة بيضون، نشر الفنك، ط: الثانية، 2004، ص 69

مستتر ومحرم على كل الرجال ما عدا السيد، وفضاء خارجي مفتوح على كل الرجال ما عدا النساء»[1]، وبهذا التمييز الواضح تتحدد الرساميل المنتجة والمتداولة (الاقتصادية، السلطوية...) داخل كل فضاء، ويتم إفراز جملة من الرموز المحركة لشبكة التبادلات المنسجة في إطار كل واجد منهما (الفضاء الداخلي والخارجي).

إنّ تفكيك ألغاز حياة الحريم ومكوناتها لم تتوقف معها المرنيسي فقط عند حدود جغرافيا المجتمع المغربي والإسلامي عمومًا، وإنّما تجاوزت به حدود الحضارة الإسلامية لتستفز بأسئلتها العميقة العلاقات بين الجنسين في المجتمعات الغربية وهي توجه إليهم سهام نقدها الدقيق عبر مؤلف متميز عنونته بـ «هل أنتم محصنون ضد الحريم؟»، وهو المؤلف الذي تضع بموجبه الحريم الشرقي في مواجهة الحريم الغربي وإن كان كل يضفي طابعًا شخصيًا على الحريم الذي يتمثله، لأنّ الغربيين والعرب لا يحلمون بالحريم نفسه ولا يتمثلونه بالطريقة نفسها.

وسواء كان هذا الحريم غربيًا أو شرقيًا، فإنّه منغلق على فضاء يختلف عنه كثيرًا في اللعبة التي يشترك فيها أعضاؤه، إنّه الفضاء أو المجال العام. فكيف تقدم «المرنيسي» الفضاء العام؟ وما هي خصائصه؟ وما الذي يميزه عن الفضاء العام المحاط بالحريم عن ذاك المؤسس لفلسفة «هابرماس» ومنتقديه فيما بعد؟

ب- المجال العام عند المرنيسي بناء خارج معايير هابرماس

يتحدد المجال العام حسب «هابرماس» في صورته العامة بكونه مجالاً منتجًا للتواصل، للتعايش في وضعية الاختلاف، وهو فضاء لحرية التعبير. وبمعنى أدق إنّه فضاء الديمقراطية وما تتطلبه من تحقيق للتعايش والتواصل بين جميع المواقف حتى تلك التي تقاوم الاندماج ولكنها تستوجب شرط المواطنة كما يرى ذلك «ألان توران»[2]، هذا في الوقت الذي يصور فيه الفضاء العام عند «المرنيسي» بكونه يتميز بالصراع وغياب التواصل بين العناصر المختلفة (بين الجنسين) بحكم الحصار المفروض فيه على النساء اللواتي يرتدنه لأغراض محددة وتحت رقابة شديدة من طرف من يملكون(ن) سلطة عليهن، وهو أيضًا فضاء لا يتم فيه التواصل كما تحدده المقاربة التواصلية الكلاسيكية بين الأطراف المعنيين.

وإذا كان مفهوم المجال العام عند «هابرماس» يوفر الحد الأدنى للممارسة الديمقراطية القائمة على أساس المساواة في الحضور والتعبير، وهو الشرط الذي ينتفي في المجال العام الذي قدمته المرنيسي في كتابها «الجنس كهندسة اجتماعية»، فإنّنا نجد كلاً من Hanna ARNEDT وRichard SENNET قد قدما تصورات مختلفة للتصور الهابرماسي، لا تنطبق في الكثير من الأحايين مع تصور مجال عام خاص فقط بالذكور وممارساتهم. إذ تعتبر Arnedt المجال العام والمجال السياسي يتزامنان بشكل تام ويتعارضان

1 المرجع السابق نفسه، ص 9

2 TOURAINE, A., Critique de la modernité, Ed. Fayard, 1992, p: 389.

مع المجال الخاص الذي هو ميادين الحياة العائلة، نجد Sennet يركز على المدنية التي تعني بالنسبة إليه ذلك النشاط الذي يحمي الأنا وأنوات الآخرين.[1]

يبدو جليًا، أنّ المجال العام كما في الدلالات السابقة، بتعريفاته ومكوناته والأدوار التي لعبها في حيوات أفراد والمجتمعات، يخضع لشروط تاريخية وفلسفية أنتج لدى الباحثين السابقين تصورات محددة عنه، وإن كانت بدورها خضعت للتجاوز من طرف النظريات المعاصرة للمجال فضاءً متعددًا يتسع ويتقلص حسب أشكال العلاقات المركبة التي تؤسسه اليوم، يبتعد كثيرًا عن الفضاء العام الذي قدمته المرنيسي ليصبح ذلك الفضاء المتناقض لفضاء الحريم في مدينة فاس، وأيضًا لما عاشته المجتمعات العربية والإسلامية. الأمر الذي يعيدنا إلى عمق الإشكالية والمتمثل في: كيف تتحدد العلاقة بين الجنسين تبعًا لطبيعة المجال الذي ينتميان إليه؟ وكيف تتدخل طبيعة الفضاء لتجبر المجتمع على رسم هندسة اجتماعية للعلاقة بين الجنسين؟

4-2- العلاقة بين الجنسين: حدّ معادلة هندسة السلطة الاجتماعية للجنس

تتحدد هندسة السلطة بين الجنسين من خلال ترسيمة يضعها المجتمع ويسوقها شفهيّا انطلاقًا من:

- بالنسبة إلى الأنثى عبر أهمية الجنس وإثبات الذات؛
- وضع خصائص للأنثى المقبولة اجتماعيًا: ذات الشرف، المتزوجة في سن مبكرة، الولود خصوصًا للذكور، الحاصلة على مفاتيح زوجها...
- رسم صفات الأنثى المنبوذة: المتزوجة في سن متأخرة والتي توصم بعطب اجتماعي، الولود للإناث، المتزوج عليها، الشريرة، الساحرة، رمز الفتنة...

في الوقت الذي تتعدد فيه الشروط التي تملك بموجبها الأنثى السلطة أو تفقدها، نجد على العكس من ذلك الذكر خاليًا من العيوب ووجوده مرادف للسلطة: أي حق ممارسة العنف بجميع أشكاله.

4-3- السلطة: ميكانيزم لتوزيع المجال والأدوار بين الجنسين

نستشف من التحليل السابق، أنّ العلاقة بين كل من الذكور والإناث لا يمكن تصور حدوثها إلا فوق مجال كيفما كانت طبيعة هذا الأخير وأيضًا شكل التواصل الذي ينتج في إطاره، فتلك العلاقة حاملة لهندسة سلطوية تخترق كل الفضاءات وترسم الحدود بين الأطراف المستعملة له بشكل ظاهر أو مستبطن. الأمر الذي يسمح لنا بالتأكيد مع المرنيسي أنّ السلطة أخطبوط يدخل في التركيبة والبناء الاجتماعيين، وأنّ الحدود

1 DACHEUX Eric, (cordonné par), L'espace public, CNRS Editons, Paris, 2008, pp: 17-18.

التي يضعها المجتمع لها مبرراتها، إذ عبرها يوزع السلطة التي تصبح ترجمة للعلاقات التراتبية عندما يتعلق الأمر بالرمزية الجنسية كما هي مبينة في الجدول والمخطط أسفله:

عالم الرجال	عالم النساء
عالم الدين والسلطة المجال العام تسيير شؤون الأمة (علاقات التعاون) العالم الذكوري طرف آمر الطهارة، النباهة والذكاء والقوة: العقل هو المدبر	عالم الجنس، الحميمية، المتعة والإنجاب الحريم: المجال الخاص (علاقات الصراعات والتمييز.. إعادة الإنتاج البيولوجي والاجتماعي) العالم الأنثوي طرف خاضع ومطيع الفتنة، الدناسة والمكائد (اللاعقلي هو المتحكم)

دورة حياة السلطة الأنثوية

المحور الثاني: «الجنس كهندسة اجتماعية»: بين التصور الإسلامي للحياة الجنسية وواقع العلاقات العائلية في المجتمع المغربي

1- فاطمة المرنيسي: الطابو في مختبر البحث السوسيولوجي وفي عمق النضال النسائي

شكل اهتمام المرنيسي بالهندسة الاجتماعية للجنس مدخلاً لاختراق مجالات الطابو في المجتمع المغربي، ولذلك ركزت على جوانب تؤثث هذا اللامفكر فيه اجتماعيًا منها:

- المرأة موضوعًا سوسيولوجيًا: باعتبارها رمزًا للفتنة، للشر، مركزًا لإعادة الإنتاج عبر الإنجاب...؛
- العلاقة بين الجنسين من منطلق التمثلات الاجتماعية: محددات الذكورة والأنوثة، التميز بين الجنسين منذ الولاة، عبر الأدوار الاجتماعية ومدى المساهمة في خلق التوازن والاستمرارية...؛
- معالجة الحياة الحميمية بين الزوجين عبر اختراقها لموضوع مطبوع بالأسرار وبالمنع الاجتماعي، وذلك بهدف فهم طبيعة العلاقة بين الجنسين، وتراتبية السلطة المنتجة في إطارها؛

2- المرأة في مركز السلطة والمكانة الاجتماعية

تبوأت المرأة في الفترة السابقة لمجيء الإسلام مكانة مهمة كانت أبرز ملامحها تتلخص في:

- الوضعية الاعتبارية للمرأة قبل الإسلام والتي تجلت عبر سيادة المجتمع الأميسي الذي منحها مكانة الصدارة، وصنع بذلك صورة الأنثى صاحبة السلطة والقرار؛
- الحرية في اختيار شريك الحياة، حيث نجد أنّ الرسول(ص) بدوره لم يسلم من خطبة النساء له على اعتباره حق المرأة الذي لا نقاش فيه؛
- الحق في تعدد الأزواج، احتضان قبيلة الزوجة لزوجها، نسب الأطفال لأمهاتهم، حرية المرأة الجنسية... إلخ.

3- المجتمع الإسلامي: الرقابة المزدوجة على حياة المرأة الجنسية

عرف مجتمع شبه الجزيرة العربية مع مجيء الإسلام تحولات جذرية قلبت موازين القوى في العلاقة بين الجنسين رأسًا على عقب. فمن مجتمع تتمتع فيه المرأة بكامل حريتها إلى مجتمع آخر تخضع فيه للرقابة

في أدق التفاصيل بدءًا من الجسد الذي تحمله والطريقة التي ستقدمه بها أمام الآخرين، وصولاً إلى رسم حدود تحركها مجاليًا واجتماعيًا. وقد تجلى ذلك من خلال:

- اعتبار سيرة الرسول (ص) مصدرًا ثانيًا بعد القرآن للاسترشاد بها في الحياة العامة وليست مجرد وثيقة تاريخية؛
- تراجع سلطة المرأة وحريتها الجنسية: والتي أصبحت مقننة بالنص القرآني في إطار الزواج الشرعي، واعتبار كل علاقة خارجة عنه ممارسة للزنا؛
- إضفاء الصبغة الاجتماعية على العلاقة الجنسية بواسطة مؤسسة الزواج: يعاقب أحد الطرفين في حالة التخلي عن الواجبات الجنسية (النص القانوني والنص الشرعي)
- المرأة ملك للزوج بموجب الطاعة التي ستشكل أرضية لشرعنة الهيمنة الذكورية، وبالتالي مأسسة العقلية الذكورية في مجتمع أبوي في طور التكون.

4- الشروط السوسيوتاريخية للهندسة الاجتماعية للجنس عند المرنيسي

- طبيعة السكن التقليدي في المدينة العتيقة لفاس والذي يتميز بالانغلاق على الخارج والانفتاح على الداخل (الفناء، الحديقة، البئر، النافورة...)
- هشاشة البنية القانونية الوضعية المتمثلة في قانون الأحوال الشخصية، والذي كان استمرارًا لما جاء في القرآن والسنة النبوية. هذان المصدرين الشرعيان اللذان خضعا لمنطق خاص من التأويلات التي تعطي السلطة المطلقة في يد الزوج/ الذكر، والسلطة القضائية لا تفعل شيئًا آخر سوى ترسيم ما يقوله الزوج، وهو ما كان له انعكاس سلبي على المغزى الحقيقي للعلاقة بين الجنسين في الدين الإسلامي؛
- هشاشة العلاقة الزوجية بوصفها هندسة اجتماعية وقانونية انطلاقًا من جوهر العنف المشرعن ضمنيًا عبر:
  - التهديد الدائم بالزواج مرة أخرى؛
  - التهديد بالهجر أو بالطلاق الذي كان يكفي أن ينطق به الزوج شفويًا

تنم كل العناصر السابقة على وجود أرضية خصبة للانتقال من مجتمع أميسي فيه السلطة المطلقة للأنثى إلى مجتمع أبيسي تناقضت من خلاله شروط السلطة التي أصبحت في يد الذكر، إلا أنّ الشروط التاريخية

التي أنتجت الوضعين السابقين سيكون لها الفصل مرة أخرى لإمكانية الانتقال إلى وضع جديد لن ترجح فيه الكفة لجنس على حساب آخر، بقدر ما ستسمو العلاقة الإنسانية على كل الاعتبارات الأخرى. إنّ تحقيق هذا الانتصار للإنسانية تشكل المنظومة الكونية لحقوق الإنسان المفصل فيه، غير أنّ نضج المجتمع لم يكتمل بعد خصوصًا أمام ثقل المنظومة الثقافية المترسبة في خلايا المجتمع، والتي تتطلب وقتًا لاستيعابها. فكيف تمثلت الأسرة المغربية المعاصرة العلاقة بين الجنسين؟ وما هي الإكراهات التي تحد من خلق نقلة نوعية تقطع مع التصور السابق في جوانبه السلبية؟

المحور الثالث: «الجنس كهندسة اجتماعية» والتحولات القيمية في الأسرة المغربية المعاصرة

1- سيرورة الإصلاح القانوني وإفرازات الواقع الاجتماعي

إنّ الانتقال من واقع الهندسة الاجتماعية للجنس من حيث هو علاقة بين الذكور والإناث والذي أنجزت في إطاره فاطمة المرنيسي دراستها موضوع القراءة، والتي تبتعد عنا بمسافة زمنية تجاوزت الأربعين سنة إلى واقع المغرب في منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، يستلزم منا الوقوف عند أهم التحولات التي سجلت والتي بموجبها سنقرأ معادلة «الجنس كهندسة اجتماعية» وفق معطيات تنتمي ثقافيًا وممارساتيًا إلى واقع عرفت فيه الأسرة المغربية جملة من الانفتاحات انعكست بشكل كبير على هيكلة معادلة المرنيسي والتي يمكن إجمالها في النقط التالية:

- تعديلات مدونة الأسرة (العلاقة بين الجنسين في اتجاه المساواة في اختيار الشريك، الطلاق، الحضانة، تعدد الزوجات تتحكم فيه عوامل صحية، جنسية وليست اجتماعية...)
- دستور 2011: تخصيص محور بكامله للحقوق والحريات، وتخصيص الفصل 19 للمناصفة، خلق هيئة المناصفة...)؛
- تحولات المنظومة القيمية المتبناة من طرف الشباب بفضل تنامي الوعي الحقوقي والمدني ودور الحركات النسائية، فضلاً عن اتساع رقعة العالم الذي أصبحنا نعيش فيه صفة المواطنة الكونية بفضل التقدم التكنولوجي والمعلوماتي (التعليم، الشغل، الكوطا السياسية للنساء...)؛
- الأشكال الجديدة للأسرة: ارتفاع نسبة الأسر المعالة من طرف النساء، أسر المعاشرة، الأسر المثلية التي تطرح في الأفق أمام تعالي الأصوات المدافعة عن الحريات الفردية...إلخ.

2- مؤشرات التحول الثقافي المعاق

بالرغم من التحولات التي عرفها مجتمعنا، والتي تبدو عميقة في بعض الجوانب، إلا أنّ هناك العديد من الإكراهات التي ما زالت تكبل البنية الثقافية وتجعلها غير قادرة على التكيف المرن مع تطور البنية القانونية، ويمكننا إجمال هذه الإكراهات في ما يلي:

- الحديث عن الانتقال من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية تغيب عنه شروط الانتقال الحقيقي، والذي يعني أحيانًا انفصالًا في السكن فقط؛
- بنية الأسرة الأحادية الزوجة تخفي أشكالاً من التعدد غير المعلن عنه والذي يحدث خارج ما هو قانوني؛
- إنتاج لا متناهٍ لأشكال العنف: الجسدي، النفسي، الرمزي، التحرش الجنسي، الاغتصاب...
- المجال العام ملك للجنسين، لكنه يخفي صراعًا خفيًا، سلطة ذكورية أخطبوطية تعلن بلغة مضمرة أنّ هناك خطوطًا حمراء لا يجب تجاوزها، وبالتالي استعمال الفضاء العام مقنن لا بموجب القانون الرسمي وإنّما بمقتضى ضوابط مجتمعية وثقافية تنتمي مرجعيًا إلى المرجعية نفسها التي وضعت حدودًا للمجال العام عند المرنيسي وقبلها عند هارون الرشيد والسلطان محمد الثاني التركي.
- بناء ثقافي جديد ينبني في قوانينه على شروط المواطنة الكاملة، ويخفي على مستوى الممارسات استمرار الازدواجية المبنية على الإقصاء، والتضييق، والتهميش...، والذي بموجبه «ينسى الناس أنّ المبادئ الكبرى...تبدأ من نصوص قانونية، ومن ثم تندرج في السلوكيات اليومية، وهي عملية تستغرق سنوات عديدة»[1]
- اختفاء حريم بالمقومات التقليدية لا يعني امحاءه، وإنّما يعلن بشكل متستر ظهور حريم من نوع جديد يتوافق وطبيعة العلاقات بين الجنسين كما تعاش في الفترة المعاصرة. فالذي اندثر هو الشكل وليس البنية؛

الخلاصات العامة

إنّ القراءة المتأنية لأطروحة فاطمة المرنيسي حول «الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع»، في ضوء التحولات التي يعيشها المجتمع المغربي تفصح عن خلاصات تستدعي منّا إعادة قراءة واقع العلاقة بين الجنسين بعيدًا عن المظاهر المعلنة للخارج وبمنظار منهجي وفق:

1 فاطمة المرنيسي، هل أنتم محصنون ضد الحريم؟، مرجع سبق ذكره، ص 58

- ظهور هندسة جنسية جديدة تستدعي الدراسة لفهم ميكانيزمات اشتغالها؛
- ضرورة فهم العلاقة بين الجنسين في ظل تصاعد الحركة الجندرية في غياب منظومة ثقافة مجتمعية مؤهلة للفهم الجديد للعلاقة بين الجنسين؛
- لا يمكن الجزم بتحولات جذرية في العلاقة بين الجنسين أمام المعايير المزدوجة لقيم الشباب: قيم تتغذى من المواطنة الكونية والمرجعية الحقوقية، وقيم أخرى تنغمس في التطرف الذي ينبذ المختلف والمتعدد، ويتشبع بأحادية الرأي والدين والمذهب...؛
- يجب فهم العلاقة بين الجنسين في الفترة المعاصرة في سياق التحولات التي تمس مختلف الجوانب المرتبطة بالأسرة المغربية.

إجمالاً لا يمكن فهم طبيعة العلاقات العائلية، والعلاقة بين الجنسين في مجتمع مسلم إلا عن طريق إماطة اللثام عن المسكوت عنه «الحجاب»، عن الخفي وراء العلاقات السطحية، السلوكيات الظاهرة خصوصًا عندما يتعلق الأمر بتفاصيل تنتمي إلى المجال الحميمي، وهو ما يتطلب ضرورة تفكيك قوالب القوانين والضوابط التي تكمن خلف ذلك والمؤسسة له بشكل حقيقي (الدين، الأسطورة، الثقافة الشعبية....).

قراءة في كتاب فاطمة المرنيسي
«الجنس كهندسة اجتماعية: بين النص والواقع»[1]

هناء اشريكي

تستدعي القراءة في أعمال فاطمة المرنيسي تحليل مستويات مختلفة ومتعددة، وهي التي شكلت الخيط الناظم لفكرها ومشروعها العلمي المتماسك. لذا تستوجب «عملية» القراءة هذه، وفي مرحلة أولى، محاولة إعادة قراءة مسار السوسيولوجيا المغربية (درسًا وفكرًا)، لتتأتى لنا إمكانية الإسهام «البسيط» في قراءة جزء من فكر المرنيسي.

ويرجع هذا الربط بين الدرس السوسيولوجي والممارسة السوسيولوجية بالمغرب، من جهة، وبين أعمال فاطمة المرنيسي، من جهة ثانية، إلى أسباب ودواع تاريخية بحثه، نزعم انتماءها لزمن التأسيس بما عرفه من نجاحات وإخفاقات ارتبطت بسياقات سياسية وإيديولوجية اعتبرت خلالها السوسيولوجيا «معرفة مزعجة»، جعلتها موضوع حظْر وحذر.[2]

داخل هذه السياقات، فعلت المرنيسي في الحقل السوسيولوجي المغربي، فكانت إسهاماتها، إلى جانب محمد جسوس، عبد الكبير الخطيبي، بول باسكون والمكي بنطاهر (وآخرون)، إسهامًا في تأسيس الدرس السوسيولوجي بالجامعة المغربية، خصوصًا على مستوى المنهج. كما عملت على البحث في إشكالات جديدة (النوع الاجتماعي) وفق مقاربات جديدة أيضًا، تجاوزت من خلالها، وفي الآن ذاته، ثنائية الذكر والأنثى المبنية على المحدد البيولوجي الصرف، وثنائية الرجل والمرأة المستندة على تقسيم اجتماعي وثقافي للجنس.

تندرج محاولة القراءة هذه، داخل إطار استكشافي لا يخلو من أسئلة تصبو، ليس فحسب، إلى فهم ما بين دفتي كتاب «**ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية**»[3]، وإنّما تعتبر محاولة لتعميق فهم المجتمع المغربي في مطلع العقد السابع من القرن الماضي، والوقوف على بنياته الأسرية والتحولات الاجتماعية التي طالت، من ناحية، الجانب القرابي والحياة الزوجية في شقها الحميمي، ومن ناحية ثانية، مدى تأثير هذه التغيرات في إنتاج المنظومة القيمية للمجتمع المغربي في سبعينات القرن العشرين.

1- فاطمة المرنسي (1975)، الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع، ترجمة فاطمة الزهراء زريول، نشر الفنك، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 1996

2 يرجع الأمر إلى القرار الملكي بإغلاق معهد السوسيولوجيا سنة 1971 وإلحاق طلبة المعهد بشعبة الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

3 يعد هذا المؤلف ترجمة لمختصر أطروحة الدكتوراه التي حصلت عليها الأستاذة المرنيسي سنة 1973 من جامعة أمريكية، والمعنونة بـ «Beyond the Veil».

لهذه الأسباب، تقترح هذه القراءة التطرق إلى بعض الجوانب التي تحدد أبعاد السوسيولوجيا كما بنتها وفعلت فيها فاطمة المرنيسي، والتي أوردت شقًّا منها في هذا الكتاب. لذا ارتأينا التطرق من خلال قراءتنا لهذا العمل إلى النقط التالية:

1- المرنيسي وسؤال المنهج:

إنّ الإشكالية المتضمنة في هذا العمل هي **دراسة وضعية المرأة بالمجتمع الإسلامي المعاصر من خلال فهم الحياة الجنسية وتحليلها، وهي تنم عن علاقة ديناميكية بين الرجال والنساء وما يترتب عليها من علاقات القوة**. إذ عملت المرنيسي على اقتفاء آثار الحياة الجنسية وطبيعتها وربطها بمؤسسة الزواج عبر حقب تاريخية مختلفة، ترجع بدايتها إلى العصر الجاهلي لتمتد إلى عصر الرسول واستعمالات هذه الثقافة وانعكاساتها على مغرب ما بعد الاستقلال.

يتمثل الإسهام المنهجي للمرنيسي، في مساءلتها للدين لا باعتباره نصًا أصوليًا أو شرعيًا، إنّما لكونه تراثاً تاريخيًا وثقافيًا، يجب على الباحث السوسيولوجي الرجوع إليه لما يتضمنه هذا «التراث» من بناءات تمكن من فهم استعمالات «الحياة الجنسية». لذا قامت الباحثة بدراسة مقارنة بين الإسلام والمسيحية، من جهة، وتحليلي كل من أبي حامد الغزالي وسيجموند فرويد، من جهة ثانية، [1] والكيفية التي بنى كل منهما تصوره حول «الحياة الجنسية الفعالة للمرأة»، حيث تبين لها، انطلاقًا من قراءة كتاب «إحياء علوم الدين» لأبي حامد الغزالي، وجود نظريتين، الأولى علنية والثانية ضمنية، حول الديناميكية الجنسية.[2]

تترجم النظرية العلنية، إذن، الاعتقاد «السلبي» حول دور المرأة في العلاقة الجنسية، والذي يقابله الدور الفعال للرجل. بينما، تكشف النظرية الضمنية، من خلال موقف الإمام الغزالي، عن «السلطة الهدامة والكاسحة» للمرأة و»دور الصائد»، في حين يلعب الرجل «دور الفريسة السلبية».[3] تكشف هذه الازدواجية النظرية المتضمنة في التراث الإسلامي، عن خوف الرجل من «فتنة المرأة» و»سلطة كيدها».

في حين، شكلت نظرية فرويد حول الحياة الجنسية، وجهة نظر منافية لفعالية المرأة الجنسية، وذلك خلال دراسته لعمل الخلايا الجنسوية، حيث تبين له أنّ «الخلية المذكرة فاعلة متحركة وتسبق الخلية المؤنثة، وهي البويضة العديمة الحركة والسلبية(...).فالذكر يطارد الأنثى التي يختارها، ويقبض عليها ويخترقها».[4]

---

1 تقول المرنيسي، مبررة اختيارها المنهجي المقارن بين الغزالي وفرويد، المرجع نفسه ص 22: "يمكن اعتبار نظرية فرويد حول الجنسية (...) انعكاسًا لمعتقدات مجتمعه في هذا المجال، وليس كمجرد نظرية موضوعية خارجة عن التاريخ، وبالتالي فإنّ المقارنة بين مفهومين مختلفين للحياة الجنسية يرتبطان بثقافتين متباينتين (...). والهدف من هذه المقارنة هو إبراز خصوصية النظرية الإسلامية حول ديناميكية الجنسين (...)".

2 فاطمة المرنيسي، المرجع نفسه، ص 17

3 عن الامام الغزالي، المرجع نفسه، ص 17 وص 19

4 عن فرويد، المرجع السابق، ص 24

ارتكز تحليل فرويد على أنّ الاتصال الجنسي هو علاقة تبنى على التناقض بين الاعتداء (الذكر) والخضوع (الأنثى). وهذا ما جعل فرويد يعتبر أساس الحضارة هو تساميها على الجنس.

على الرغم من اختلاف المداخل المنهجية والسجلات التي قارب من خلالها كل من الإمام الغزالي وفرويد مسألة «الفعالية» الجنسية لدى المرأة، والتي اكتست الطابع الإيجابي في تحليل الإمام الغزالي (المرأة فاعلة ذات رغبات جنسية عارمة)، وموضع خضوع حسب فرويد (الأنثى الخاضعة/السلبية)، إلا أنّهما أجمعا على أنّ المرأة «قوة هدامة للنظام الاجتماعي».[1]

كان الهدف من هذه المقارنة هو تسليط الضوء على مناطق مظلمة من المجتمع الإسلامي المعاصر، وما لهذا الكسوف من انعكاسات على تمثل كل من المرأة للرجل والرجل للمرأة بمغرب سبعينات القرن الماضي، فانكبت المرنيسي على دراسة دقائق الحياة الأسرية، في أبعادها القرابية، العلائقية والجنسية، مستعينة بالمقاربة الكيفية عبر تقنيتي المقابلة الفردية وتحليل المحتوى، متجاوزة مرحلة «التشخيص»[2] نحو تحليل معمق ودقيق، منفتحة بذلك على المجال الحضري في وقت كانت السوسيولوجيا القروية حاضرة بقوة ضمن اهتمامات جيل سوسيولوجيي مغرب ما بعد الاستقلال.[3]

2- النوع الاجتماعي والبناء البراديغمي:

حاولت المرنيسي قراءة سؤال «النوع الاجتماعي» انطلاقًا من التراث الإسلامي والتاريخي، والذي تناولته بالدراسة والتحليل مدخلاً أساسيًا للكشف عن الطابع الديناميكي للعلاقة بين الجنسين في المجتمع الإسلامي المعاصر، حيث عملت على تجاوز ثنائية الذكر والأنثى لاقتصار هذه المقاربة على البعد البيولوجي والفيزيولوجي فقط في بنائها للفروقات بين الجنسين، وارتأت الباحثة إعادة النظر في مفهومي الرجل والمرأة لكونهما، حسب المرنيسي، بنيات مبنية اجتماعيًا وثقافيًا تحرص على الفصل بين «كائنين

1 المرجع نفسه، ص 33

2 نخص بالذكر البحث الذي قام به أندري آدام (1962) والذي أدرجه في خانة «التشخيص»، وذلك يعزى للفترة التي تمت فيها هذه الدراسة، والتي كانت تتسم بشبه غياب للدراسات الميدانية، وبالتالي حاول الباحث تشخيص وضعية فئة من الشباب المغربي:

André Adam. Une Enquête Auprès de La Jeunesse Musulmane du Maroc, Publications des Annales de la Faculté des Lettres. Aix-en-Provence. 1962.

3 Exemples:

- M. Belghiti. ([1969] 1978), «Les relations féminines et le statut de la femme dans la famille rurale dans trois villages de la Tessaout, Études sociologiques sur le Maroc», Bulletin économique et social du Maroc, pp. 289-361.

- M. Belghiti M, A. Tamou (1971), «La ségrégation des garçons et des filles à la campagne», Bulletin économique et social du Maroc, vol. XXXIII, n° 120-121, p. 81-144.

- P. Pascon P, M. Bentaher. Ce que disent 296 jeunes ruraux, Bulletin Economique et Social du Maroc (BESM) n° 112-113, janvier-juin. Rabat, 1969. p. 145-287.

اجتماعيين»[1]، مكرسة (هذه البنيات) لعلاقة تبعية المرأة وخضوعها لاستراتيجيات المجتمع الأبيسي، دون الأخذ بعين الاعتبار اختياراتها وأدوارها داخل المجتمع.

تسعفنا مجموعة من المحطات التاريخية لمجتمع الجزيرة العربية (العصر الجاهلي، وبعد ظهور الإسلام)، لفهم آليات اشتغال معطى النوع الاجتماعي، الأمر الذي عالجته المرنيسي انطلاقًا من مدخل أساسي هو المرتبط بالزواج، وعلاقته بطبيعة النظام الاجتماعي (أبوي أو أمومي).

في هذا الصدد، تعتبر بعض الممارسات (كحق المرأة في تطليق الزوج) السائدة في الجزيرة العربية قبل الإسلام وأنماط الزواج الموجودة آنذاك (زواج المتعة، زواج المرأة من عدة رجال)، قدرة المرأة على تقرير مصيرها. وبالمقابل، توصلت بعض الدراسات إلى غياب قرائن تؤكد مسألة تعدد الزوجات أو أي دليل متعلق بنظام محدد لهذا التعدد، قبل الإسلام.[2]

كما أورد ابن هشام في كتابه «السيرة» موقف سلمى بنت عمرو (زوجة هاشم جد الرسول): «كانت لا تنكح الرجال لشرفها في قومها حتى يشترطوا لها أنّ أمرها بيدها، إذا كرهت رجلاً فارقته».[3]

استحضرت المرنيسي، أيضًا، في دراستها لمسألة النوع الاجتماعي، ودائمًا بربطها بين مضامين إشكاليتها والمدخل المنهجي المعتمد (تحليل التراث الإسلامي)، تجربة الرسول محمد مع النساء وحق المرأة، آنذاك في تقرير مصيرها، ووقفت الباحثة عند ممارسة كانت شائعة منذ العصر الجاهلي وهي المتعلقة بهبة المرأة لنفسها، تعبيرًا عن حقها في الاختيار وتقرير المصير.

في هذا الصدد، اعتبرت المرنيسي أنّ مسألة النوع الاجتماعي كانت معطًى حاضرًا بالجزيرة العربية قبل الإسلام وبعده، ولعل السيرة النبوية تزخر بأمثلة عديدة.[4]فخديجة بنت خويلد كانت من اللواتي طلبن الزواج من النبي بعد أن أعجبت بشخصه وأخلاقه، فتزوجت منه، فضلاً عن أنّه لم يتزوج بامرأة سواها إلا بعد أن وافتها المنية.

طلبت ليلى بنت الخطيم، بدورها، الزواج من الرسول فوافق على عرضها، وبعد عرض الأمر على أهلها نصحوها بالعدول عما عزمت عليه، لكونها «امرأة غيرى» لن تتحمل اقتسام نساء كثر للنبي معها،

---

1 يحيلنا مصطلح "الكائن الاجتماعي" على مفهوم "الكائن اللااجتماعي" (l'être asocial) الذي استعمله دوركايم خلاله تمييزه بين الكائنات، التي تلقت، بفعل عملية التنشئة، علامات الإكراه الاجتماعي وتعلمت كيفية الخضوع والانصياع للقوانين المسيرة للمجتمع.

2 ورد بالمرجع نفسه، ص ص 59-60

Gertrude Stern, Marriage in Early Islam, The Royal Asiatic Society, Londres, 1939

3 ورد بالمرجع نفسه، ص 60. عن ابن هشام، السيرة، مكتبة المدني، القاهرة، 1963، الجزء الأول ص 89

4 فاطمة المرنيسي، المرجع نفسه، من ص 42 الى ص 46

فعدلت عن فكرة الزواج منه رغبة منها في أن تكون المميزة، الشيء الذي لن يوفره النبي لها لتعدد زوجاته.

تتيح لنا تجربة الرسول مع المرأة إمكانية فهم اشتغال معطى النوع الاجتماعي، وقدرة النساء، آنذاك، على تقرير مصيرهن ووعيهن باختياراتهن ورغباتهن، الأمر الذي يعكس، وإلى حد ما، حضور مسألة «النوع الاجتماعي» في التراث الإسلامي.

3- المدخل المفاهيمي: بين الحجاب والهندسة الاجتماعية

لعل السؤال الرئيس الذي عملت المرنيسي على إيجاد عناصر إجابة له في دراستها للعلاقة الديناميكية بين الجنسين هو سؤال القوة، بمعنى أوضح: «**من يملك أكبر قدر من القوة، الرجل أم المرأة؟**»

ولعل حرص الدين (نصًا شرعيًا)، من ناحية، والبنيات والمؤسسات الاجتماعية (الزواج، نظام القرابة، إلخ) من ناحية أخرى، على الحفاظ على النظام الاجتماعي والتوازنات الاجتماعية القائمة على حسابات واستراتيجيات مضبوطة، ما هو إلا نوع من الرقابة على كل مكون من شأنه أن يفسد هذه اللعبة الدقيقة.

في هذا السياق، اشتغلت المرنيسي على ثنائية «**الحجاب والهندسة الاجتماعية**»، معتبرة أنّ أساس النظام الاجتماعي هو «تنظيم العلاقة بين الجنسين» ووضع ضوابط تحكم مجالات هذه العلاقات، لذا كان المدخل الرئيس لفهم أطراف هذه الثنائية، هو الربط الذي وضعته الباحثة بين **ارتداء المرأة للحجاب** وبين الحفاظ على النظام الاجتماعي عبر **الهندسة الاجتماعية** الخاضعة لمنطق وتخطيط وترتيب.

على هذا الأساس، حاولت المرنيسي فهم استعمالات «الحجاب» وامتداداتها بالمجتمع الإسلامي المعاصر، بشكل عام، والمجتمع المغربي، تحديدًا، معتبرة بذلك أنّ الهدف من ارتداء الحجاب، قد يترجم، ظاهريًا، أيديولوجية أبيسية رامية إلى حماية جسد الأنثى من الرجل، لكنه واقعيًا هو خوف الرجل والمجتمع الأبيسي من المرأة وفتنتها التي تعتبر فوضى تهدد النظام الاجتماعي. لهذا السبب تجبر، في أحيان عديدة، على ارتداء الحجاب (غطاء الرأس أو النقاب) أو على رؤية المجتمع الذكوري «من وراء الحجاب» (الحدود المجالية بين الجنسين).[1] وقد وجدت الباحثة في تصنيف جورج مردوك[2] للمجتمعات حسب طريقة ضبط هذه الأخيرة للغريزة الجنسية جزءًا من استدلالها.

---

1 تقول المرنيسي، المرجع نفسه، ص 148: "تتسم الحياة الجنسية في العالم الإسلامي بكونها مجالية. ويشكل التوزيع الدال للمكان بين الأفراد من الجنسين الذين لا ينتمون إلى العائلة نفسها، أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تضمن تنظيم هذه الحياة، ...".

2 ورد بالمرجع نفسه، ص ص 14-15

George Peter Murdock, Social Structure, MacMillan and Co Free Press, New York, 1965, p 237.

فالمجتمعات غير القادرة على الترسيخ «الداخلي» للموانع الجنسية عبر سيرورة التنشئة الاجتماعية، تضطر إلى وضع حواجز «خارجية» (الحجاب، الحريم، المراقبة الدائمة) تحافظ من خلالها على النظام الاجتماعي.

تتقاطع فكرة حجاب المرأة، إذن، مع مقتضيات الهندسة الاجتماعية مادام الحجاب (سواء ظاهريًا أو مجاليًا) هو آلية لمراقبة المرأة وحماية الرجل من فتنتها، الشيء الذي سيساهم في ضبط المجتمع والحفاظ على نظامه عبر تشديد الرقابة على المرأة. وعليه، وتبعًا لمنطق الهندسة الاجتماعية، المبنية على حسابات دقيقة، تعتبر المرأة هي المفسدة لهذه الحسابات إذا فتن الرجل بها، لذا وجب تحصينها لتفادي «إغواء الرجال».[1]

من الواضح، إذن، أنّ طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للحياة الجنسية، في المجتمع الإسلامي المعاصر، قد انعكس وبشكل كبير على طبيعة المعايير والاستراتيجيات الاجتماعية، التي يتم تبنيها من أجل تحديد معالم الهندسة الاجتماعية المسؤولة على تدبير النسق الاجتماعي. حيث ظلت المسألة الجنسية في شقها الأنثوي حاضرة اجتماعيًا بقوة، محاولة تشديد الخناق على المرأة: الفاعلة جنسيًا، الفاتنة والسلطة الهدامة، لكن، وفي الآن ذاته، ظل المجتمع في منأى عن الاعتراف في حقها في تقرير مصيرها واختياراتها، وغير معترف بـ «ملكيتها» للقوة داخل العلاقة الديناميكية بين الجنسين.

لا تدعي هذه القراءة «مسح» (حسب الاستعمال الاحصائي للكلمة) فكر المرنيسي، نظرًا لثرائه الذي لم يسعه هذا الكتاب على الرغم من غناه، حيث لا يقدم للقارئ سوى شقّ من مشروعها العلمي الذي لن تكتمل ملامحه إلا بدعوة لقراءة متأنية ومعمقة لمجمل أعمال فاطمة المرنيسي.

1 عن الإمام الغزالي، المرجع نفسه، ص 28

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016